

قانون رقم ١٦٩ لسنة ٢٠٢٣

بالترخيص لوزير البترول والثروة المعدنية

في التعاقد مع الهيئة المصرية العامة للبترول للبحث عن البترول وتنميته واستغلاله في منطقة تنمية رأس العش بخليج السويس

(ج.م.ع.)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُرخص لوزير البترول والثروة المعدنية في التعاقد مع الهيئة المصرية العامة للبترول للبحث عن البترول وتنميته واستغلاله في منطقة تنمية رأس العش بخليج السويس، وذلك وفقاً لأحكام الاتفاقية المرافقة والخريطة الملحقة بها .

(المادة الثانية)

تكون للقواعد والإجراءات الواردة في الاتفاقية المرافقة قوة القانون ، وتُنفذ بالاستثناء من أحكام أى تشريع مخالف لها .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٤٤٥ هـ

(الموافق ١٢ أغسطس سنة ٢٠٢٣ م) .

عبد الفتاح السيسي

اتفاقية التزام
للبحث عن البترول وتنميته واستغلاله
بين
جمهورية مصر العربية
و
الهيئة المصرية العامة للبترول
في
منطقة تنمية رأس العش
بخليج السويس
ج.م.ع.

أبرمت هذه الاتفاقية في يوم من شهر سنة بمعرفة
وفيما بين:-

أولاً: جمهورية مصر العربية (ويطلق عليها فيما يلي "ج.م.ع." أو
"الحكومة") ويمثلها السيد / وزير البترول والثروة المعدنية بصفته.
المقر القانوني: ١ شارع أحمد الزمر - مدينة نصر - القاهرة.

طرف أول

ثانياً: الهيئة المصرية العامة للبترول وهي شخصية قانونية أنشئت
بموجب القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بما أدخل عليه من تعديل (ويطلق
عليها فيما يلي "الهيئة") ويمثلها السيد / الرئيس التنفيذي للهيئة المصرية
العامة للبترول بصفته.

المقر القانوني: شارع ٢٧٠ - الشطر الرابع - المعادى الجديدة - القاهرة.

طرف ثانى

تمهيد

حيث إنه، قد تم إبرام اتفاقية التزام للبحث عن البترول واستغلاله فيما بين حكومة جمهورية مصر العربية والهيئة المصرية العامة للبترول وشركة مارثون للبترول مصر المحسودة الصادرة بموجب القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٢ بما ادخل عليه من تعديل بموجب القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٩٣ بمنطقة التزام جبل الزيت البرية والبحرية بخليج السويس، وحيث إنه، قد تم اعتماد عقد تنمية رأس العش بمنطقة التزام جبل الزيت البرية والبحرية في تاريخ ١٩/١١/١٩٩٥ بموجب أحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٢ بما أدخل عليه من تعديل بموجب القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٩٣، لينتهي في ٣٠/٩/٢٠٢٠، وحيث إنه، اعتباراً من تاريخ ١/١٠/٢٠٢٠، فإن منطقة تنمية رأس العش بمنطقة التزام جبل الزيت البرية والبحرية تسوّل بالكامل إلى حكومة جمهورية مصر العربية، وحيث إن، الهيئة ترغب في الاستمرار في عمليات البحث والتنمية والإنتاج في منطقة تنمية رأس العش، و

- حيث إن، مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢١/١٠/٢٠٢٠ وفقاً لما عرضته الهيئة المصرية العامة للبترول قد وافق على الآتي:

- استمرار الإنتاج من مناطق التنمية المشار إليها بالذاكرة المقدمة ومن ضمنها منطقة تنمية رأس العش والتي ستنتهي مدتها الكلية خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ وذلك من خلال الشركات التابعة للهيئة وتحت إشراف ومسؤولية هيئة البترول مع وضع المخصصات المالية اللازمة لعمليات الإنتاج لحين صدور القانون الخاص بالإسناد مع الحفاظ على كافة حقوق الدولة طبقاً لما هو معمول به في اتفاقيات الالتزام، وحيث إن، الحكومة توافق على قيام الهيئة بالاستمرار في عمليات البحث والتنمية والإنتاج من المنطقة المذكورة، و

حيث إنه، يجوز لوزير البترول وفقاً للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٤ أن يبرم مع "الهيئة" هذا الاتفاق، و

يعتبر التمهيد السابق، واتفاقية الالتزام الصادرة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٢ بما أدخل عليه من تعديل بموجب القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٩٣، وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ومكملاً ومتمماً لأحكامها. لذلك، فقد اتفقت الحكومة والهيئة على ما يلي:

(المادة الأولى)

يرخص للهيئة المصرية العامة للبترول بالبحث عن البترول وتنميته واستغلاله في منطقة تنمية رأس العش الموضحة بالإحداثيات والخريطة المرفقة وذلك بمعرفتها أو من خلال إحدى الشركات التابعة لها، وذلك لمدة عشرين (٢٠) سنة قابلة للتجديد لمدة عشر (١٠) سنوات بناءً على طلب الهيئة وبشرط الحصول على موافقة السيد/وزير البترول والثروة المعدنية، تتحمل الهيئة كافة النفقات وتحصل على الانتاج بالكامل، مع الحفاظ على حق الدولة فيما يخص الاتاوة والضرائب.

(المادة الثانية)

يجوز للهيئة التنازل في أي وقت عن كل أو أي جزء من حقوقها وامتيازاتها وواجباتها والتزاماتها في المنطقة المشار إليها بعاليه لأي شركة أو مؤسسة، بموجب هذا الاتفاق بناءً على طلب الهيئة وبشرط الحصول على موافقة وزير البترول والثروة المعدنية وذلك بشروط يتم الاتفاق عليها في حينه.

(المادة الثالثة)

يستمر سريان كافة الإعفاءات والامتيازات والحقوق والالتزامات الواردة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٢ بما أدخل عليه من تعديل بموجب القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٩٣ في كافة الأعمال المتعلقة بهذه المنطقة لصالح الهيئة المصرية العامة للبترول.

(المادة الرابعة)

حررت هذه الاتفاقية من ثلاثة (٣) نسخ يحتفظ الطرف الأول بنسخة واحدة (١) والطرف الثاني بنسختين (٢) من هذه الاتفاقية وذلك للعمل بموجبها عند اللزوم.

(المادة الخامسة)

أقر الطرفان بأن العنوان قرين كل منهما بصدر هذه الاتفاقية هو المحل المختار لهما وأن كافة المكاتبات والمراسلات التي ترسل تعلن لكل منهما على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية وفي حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بعنوانه بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول وإلا اعتبرت مراسلات هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية.

(المادة السادسة)

لا تكون هذه الاتفاقية ملزمة لأي من طرفيها ما لم وإلى أن يصدر قانون من الجهات المختصة في ج.م.ع. يخول لوزير البترول التوقيع على هذه الاتفاقية ويضفي على هذه الاتفاقية كامل قوة القانون وأثره بغض النظر عن أي تشريع حكومي مخالف لها وبعد توقيع الاتفاقية من الحكومة والهيئة.

الهيئة المصرية العامة للبترول

عنها

السيد الجيولوجي: علاء البطل

بصفته: الرئيس التنفيذي

التوقيع:

جمهورية مصر العربية

عنها

معالي السيد المهندس: طارق الملا

بصفته: وزير البترول والثروة المعدنية

التوقيع:

التاريخ:

الملحق "أ"

اتفاقية التزام

للبحث عن البترول وتنميته واستغلاله

بين

جمهورية مصر العربية

و

الهيئة المصرية العامة للبترول

في

منطقة تنمية رأس العش

خليج السويس

ج. م. ع. ٠٤٠

وصف حدود منطقة الالتزام

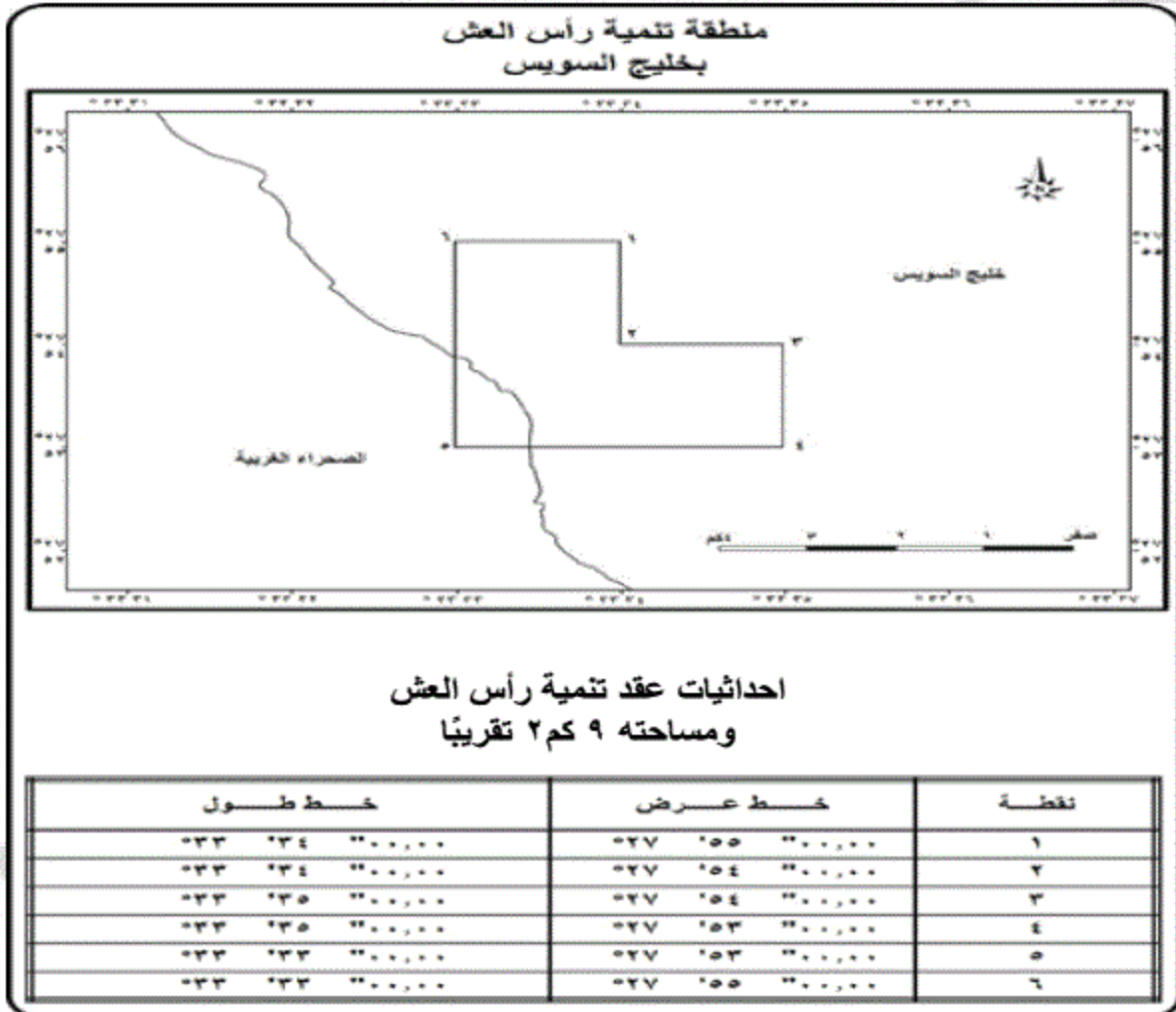
ملحق (ب) خريطة توضيحية ومبدئية بمقياس رسم ١ : ٧٥,٠٠٠ تبين المنطقة التي تغطيها وتحكمها هذه الاتفاقية.

- تبلغ مساحة المنطقة حوالي تسعة كيلو متر مربع (٩ كم^٢) تقريباً. وهي تتكون من كل أو جزء من قطاعات تنمية أو قطاعات التنمية الكاملة معرفة على شبكة دقيقة واحدة (١) في دقيقة واحدة (١) من خطوط العرض والطول.

- ومن الملاحظ أن الخطوط التي تحدد المنطقة في الملحق (ب) ليست سوى خطوط توضيحية ومبدئية فقط وقد لا تبين على وجه الدقة الموقع الحقيقي لتلك القطاعات بالنسبة للآثار والمعالم الجغرافية الموجودة.

نورد فيما يلي جدولاً لإحداثيات النقاط الركنية للمنطقة والذي يعتبر جزءاً من الملحق "أ":

إحداثيات حدود



طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٦٥ لسنة ٢٠٢٣

٢٠٢٣/٢٥٦١٧ - ٢٠٢٣/١٢/٣١ - ١٤٧